

تقرير آفاق الاقتصاد العربي

الإصدار التاسع – أبريل 2019

تقرير دوري يصدر عن صندوق النقد العربي يستهدف دعم متخذي القرار وصناع السياسات الاقتصادية في الدول العربية وإمدادهم بنظرة تحليلية واستشرافية لملامح الأداء الاقتصادي. يستفيد التقرير في بعض جوانبه من التحليل الاقتصادي وتوقعات المختصين في كل من البنوك المركزية ووزارات المالية وغيرها من الجهات الرسمية الأخرى في الدول العربية.

تقرير آفاق الاقتصاد العربي-ابريل 2019

تقارير آفاق قطرية: قطر

النمو الاقتصادي

سجل معدل النمو الاقتصادي ارتفاعاً من 2.1 في المائة في عام 2017 إلى 2.6 في المائة في عام 2018 مستفيداً من التسارع الكبير لنمو القطاع غير النفطي الذي نما بنسبة 5.5 في المائة على خلفية نشاط عدد من القطاعات الاقتصادية على رأسها قطاع التشييد والبناء الذي سجل معدل نمو بلغ 15 في المائة في عام 2018 مستفيداً من حجم مشاريع الإنشاءات، والبنية الأساسية المنجزة في إطار الترتيب لاستضافة فعاليات "كأس العام 2022". من المتوقع ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو 2.8 في المائة خلال عامي 2019 و2020، حيث من المتوقع مواصلة القطاع غير النفطي دوره المهم كمحرك رئيس للنشاط الاقتصادي مدفوعاً إلى حد كبير بالنشاط القوي لعدد من القطاعات الاقتصادية في ظل استراتيجية التنوع الاقتصادي الجاري تنفيذها وفي مقدمتها قطاعي التشييد والبناء والصناعات التحويلية. إضافة إلى زخم الإنفاق الحكومي المتوقع لاستكمال المشاريع المرتبطة باستضافة كأس العام خلال أفق التوقع مع اقتراب عام 2022. من جانب آخر، سيدعم صدور قانون الاستثمار الجديد الذي تم إقراره في بداية عام 2019 من الاستثمارات الأجنبية حيث يسمح القانون بملكية الأجانب لنسبة 100 في المائة من رؤوس أموال المشروعات في مختلف القطاعات الاقتصادية بعد الحصول على موافقة وزارة الاقتصاد والتجارة. كذلك من المتوقع ارتفاع نمو قطاع الهيدروكربوني في ضوء التوقعات بزيادة كميات إنتاج النفط والغاز الطبيعي في السنوات القادمة⁽¹⁾.

اتجاهات تطور الأسعار المحلية

بلغ معدل التضخم حوالي 0.3 عام 2018⁽²⁾. يعزى ذلك إلى ارتفاع أسعار كل من الملابس والأحذية، والأثاث والمنسوجات المنزلية، والصحة، والنقل، والتعليم، والسلع والخدمات الأخرى. بينما شهد المستوى العام للأسعار تراجعاً خلال شهر يناير 2019 مقارنة بالشهر المماثل من عام 2018، حيث انخفض معدل التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين بنسبة 1.59 بالمائة، نتيجة لتراجع أسعار كل من الاتصالات، والترفيه والثقافة، والملابس والأحذية، والسكن والمياه والكهرباء والغاز، والغذاء والمشروبات، والنقل، والمطاعم والفنادق.

على صعيد التوقعات لعام 2019، من المتوقع ارتفاع المستوى العام للأسعار مع بدء تطبيق ضريبة القيمة المضافة مطلع النصف الثاني لعام 2019. كما يتوقع أن يحد بقاء أسعار الإيجارات عند مستويات منخفضة من الزيادة المتوقعة في المستوى العام للأسعار. في ضوء ذلك، من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم خلال عام 2019 حوالي 1.5 في المائة. وبالنسبة لعام 2020 فيتوقع أن يصل معدل التضخم إلى حوالي 1.0 في المائة.

الأوضاع النقدية

استقر سعر الفائدة الرسمية عند مستوى 5 في المائة في نهاية عام 2018، وهو نفس المستوى المسجل عام 2017 رغم الجولات الأربع لرفع سعر الفائدة على الدولار عملة الربط بالنسبة للريال القطري في ظل الهامش المسجل ما بين سعر الفائدة على الريال القطري وسعر الفائدة على الدولار الأمريكي. سجل المعروض النقدي M2 انكماشاً بنسبة 6.5 في المائة في نهاية عام 2018 بما يعكس انكماش الودائع المحلية بنسبة 7 في المائة. في حين ارتفع صافي الائتمان المحلي بنسبة 5 في المائة في ظل الزيادة المسجلة في مستوى الائتمان الممنوح للقطاع الخاص بنسبة 13 في المائة، في حين انخفض الائتمان الممنوح للقطاع العام بنسبة 7 في المائة. أما فيما يتعلق بصافي الأصول الأجنبية فقد شهد انخفاضاً نتيجة ارتفاع المطلوبات الأجنبية بنسبة 21 في المائة مقابل نمو محدود لصافي الموجودات الأجنبية بنسبة 2 في المائة⁽³⁾.

الأوضاع المالية

شهدت الأوضاع المالية تحسناً ملحوظاً خلال عامي 2017 و2018 نتيجة الزيادة في الإيرادات في ظل ارتفاع الأسعار العالمية للنفط والغاز، حيث تمثل إيرادات النفط والغاز مصدر الدخل الرئيس لدولة قطر. في هذا الصدد، تواصل قطر إجراء

¹ مصرف قطر المركزي، قطر، (2019). "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي: الإصدار التاسع"، أبريل.

² وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، قطر، (2018)، "الرقم القياسي لأسعار المستهلكين"، يناير.

³ مصرف قطر المركزي، (2019). "أهم المؤشرات المالية والمصرفية".

إصلاحات واسعة النطاق في جانب الإيرادات الضريبية تتمثل في تحسين نظام الإدارة الضريبية، وفرض ضريبة القيمة المضافة في عام 2019 والضريبة الانتقائية، ومراجعة رسوم الخدمات الحكومية لتحقيق التوازن ما بين تكلفة الخدمات الحكومية والرسوم الخاصة بها. أما على صعيد النفقات العامة، تبذل الحكومة جهوداً في سبيل تعزيز دور القطاع الخاص في تنفيذ المشاريع، ورفع كفاءة الإنفاق الرأسمالي، فضلاً عن تنفيذ برنامج الحكومة لزيادة كفاءة الإنفاق العام وتطوير الأداء بالنسبة للمصروفات التشغيلية. كما شملت الإصلاحات أيضاً، تخفيض الدعم الحكومي وزيادة أسعار كل من الكهرباء والماء والوقود المحلية، بالإضافة إلى دمج عدد من الوزارات والهيئات الحكومية.

سوف تتأثر أوضاع المالية العامة في دولة قطر خلال عامي 2019، و2020 بالتطورات المسجلة على صعيد أسعار النفط والغاز في أسواق الطاقة العالمية، هذا بالإضافة إلى المنافسة المتزايدة في سوق الغاز الطبيعي المسال وتأثيره على حجم الصادرات وبالتالي الإيرادات الهيدروكربونية⁽⁴⁾. ووفق موازنة قطر 2019، تركز الأولويات المالية على توفير المخصصات لتطوير أراضي المواطنين، ودعم مشاريع الأمن الغذائي، وتطوير البنية التحتية في المناطق الحرة والاقتصادية والصناعية واللوجستية. تتضمن موازنة العام الجاري ارتفاعاً في مستوى الإيرادات بنسبة 20.5 في المائة لتصل إلى 211 مليار ريال قطري، وزيادة محدودة في مستوى النفقات بنسبة 1.7 في المائة لتسجل 206.7 مليار ريال.

القطاع الخارجي

من المتوقع خلال عام 2019 تحسن الصادرات بنحو 6.7 في المائة لتبلغ حوالي 80 مليار دولار مقارنة مع عام 2018، يأتي ذلك تماشياً مع تحسن الصادرات غير البترولية في ضوء تبني استراتيجية التنويع الاقتصادي، إضافة إلى زيادة الإنتاج من الغاز الطبيعي. كما يتوقع ارتفاع الواردات لتصل إلى حوالي 34 مليار دولار لتحقيق نسبة زيادة قدرها 6.3 في المائة خلال عام 2019، كنتيجة لتوقع زيادة مستويات النمو الاقتصادي، وتواصل الاستعدادات لاستضافة فعاليات كأس العالم في 2022. كمحصلة للتطورات سالفة الذكر في كل من الصادرات والواردات، من المتوقع أن يتسع الفائض في الميزان التجاري خلال عام 2019 ليلعب حوالي 46 مليار دولار بنسبة زيادة قدرها 7 في المائة مقارنة بالعام السابق.

فيما يتعلق بميزان الخدمات والدخل، يتوقع أن يرتفع العجز خلال عام 2019 بنسبة 6.5 في المائة ليصل إلى حوالي 16.5 مليار دولار مقارنة مع عام 2018. إضافة إلى ذلك، من المتوقع أن يتسع العجز المسجل في ميزان التحويلات خلال عام 2018 ليصل إلى حوالي 18 مليار دولار، محققاً نسبة زيادة قدرها 1.7 في المائة خلال عام 2019. بناء على ما سبق، من المتوقع أن يرتفع الفائض في الميزان الجاري بنحو 17.3 في المائة ليحقق حوالي 11.5 مليار دولار تمثل نحو 5.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. فيما يخص التوقعات لعام 2020، من المتوقع أن يستمر التحسن في الميزان الجاري ليلعب حوالي 12 مليار دولار، بما يعادل حوالي 5.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

⁴ وزارة المالية، قطر، (2019). "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي: الإصدار التاسع"، أبريل.



صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

الدارة الاقتصادية والفنية

صندوق النقد العربي

من ب.ب. 2921، أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: +971 2 6171552

فاكس: +971 2 6526454

البريد الإلكتروني: economic@amf.org.ae

Website: <http://www.amf.org.ae>